مصر بين الإدارة الرومانية البيزنطية والإدارة العربية الإسلامية

دكتور/ عبد الرحمن أحمد سالم

أستاذ مساعد التاريخ الإسلامي
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

تقديم:

لما كان الحكم البيزنطي لمصر في واقع الأمر امتدادًا للحكم الروماني، فلابد هنا من استعراض شديد الإيجاز والتركيز لأوضاع مصر تحت الحكم الروماني. والمعرف أن مصر خضعت لحكم الإمبراطورية الرومانية سنة ٣٠ قبل الميلاد حين تمكن الإمبراطور الروماني أكتافيوس (الذي كان أول من حمل لقب أوغسطس) من هزيمة الملكة كليوباتره آخر ملوك البطالمة، تلك الأسرة المقدونية الأصل التي حكمت مصر زهاء ثلاثة قرون منذ أن غزاها الإسكندر الأكبر عام ٣٣٢ قبل الميلاد، وقد أنهت كيلوباتره حياتها بيديها في التاريخ المشار إليه[١].

لم يكن الفاتح الروماني الإمبراطور أكتافيوس (أوغسطس) يهدف من وراء فتح مصر إلى النهوض بها اقتصاديًا أو حضاريًا، بل كان يهدف في المقام الأول إلى أن تقوم مصر بإمداد روما بحاجتها من الغلال[٢]. ويذكر المؤرخون في هذا

(١) انظر: نفتالي لويس: مصر الرومانية، ترجمة د. فوزي مكاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب (الألف كتاب الثاني ١٣٨)، القاهرة: ١٩٩٤، ص ٢٤-٢٥، وانظر أيضًا: ول ديورانت: قصة الحضارة، ترجمة د. محمد بدران، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة: ٢٠٠١، المجلد الخامس، جـ٩، ص ٤٢٠ - ٤٢١.

(٢) انظر: ول ديورانت: مرجع سابق، المجلد السادس، جـ١١، ص ٩٧.

الصدد أن مـصر وحدها كـانت تمد روما بما يمثل ثلث احـتياجاتـها السنوية من القمح[١] . وقد كان طبـيعيًا - والأمر هكذا - أن ترتكز الإدارة الرومـانية لمصر على محـور أساسي وهو استنزاف ثرواتهـا مهما ترتب على ذلك من إجـحاف بأبنائها وعدوان على حقوقهم وحرياتهم.

كان الحاكم الروماني لمصر أو الوالي (Prefect) - ومقره الإسكندرية - يمثل الإمبراطور ويعمل على تنفيذ سياسته في مصر بمنتهى الدقة ، وقد أبقى الرومان على التقسيم القديم لمصر إلـى نيف وثلاثين إقليمًا إداريًا، يخضع كل إقليم منها لحاكم يعرف باسم «اسـتراتيجوس Strategos» أي القائد. أما قـوات الاحتلال الروماني فقد تمركـزت في المناطق الاستراتيجية بمصر، فـعسكرت إحدى الفرق الأساسية في العاصمة (الإسكندرية)، وعسكرت الثانية في بابليون (مصرُ القديمة الآن)، وعـسكرت فرق أخـرى في المناطق التي تحـتـاج إلى حمـاية عـسكرية كالحدود والمناجم ومخازن الغلال[٢] .

وكانت الطبقة الحاكمة مـن الرومان تتعالى على المصريين وتأنف أن تختلط بهم؛ فقد كانت تعيش في قصورها ومعـسكراتها المحصنة، وتتمتع بامتيازات لا يتمـتع بها سواها. فـلا غرو أن تقف هذه الطبـقة على قمـة الهرم الاجتـماعي بمصر. وكان يلي هذه الطبقـة في المكانة الاجتماعية جماعـات الإغريق واليهود الذين كانوا يستوطنون مـصر، أما المصريون أبناء البلاد فقـد احتلوا أسفل الهرم الاجتـماعي، وكانوا غـالبًا من الفلاحين أو الحـرفيين. وقد غـالى الرومان في إرهاق المصـريين بمختلف أنواع الضـرائب، فقـد فرضوا ضـريبة عـرفت باسم «ضـريبـة القـمح» التي قُـدِّرت بحـوالي أردب ونصـف على كل نصف فـدان مصـري[٣] . كـما فـرضوا ضـريبـة الميرة العـسكرية على الأرض لمد القـوات

---

(١) انظر: نفتالي لويس: مرجع سابق، ص ٢٦ .

(٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣) انظر: د. صـبري أبو الخـير سليـم: تاريخ مصـر في العصـر البيـزنطي، عين للدراسـات والبحـوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة: ١٩٩٧، ص ٢٠ .

العسكرية بالقمح والشعير والنبيذ، وكانت هناك ضريبة أخرى عرفت بضريبة البرسيم الجاف لعلف الخيول في الجيش الروماني، وكانت هناك أيضًا ضريبة الفاكهة أو الخضراوت، وهي ضريبة نقدية، وضريبة تقوية الجسور والقنوات، وضريبة الحيوانات، وضريبة التاج الإمبراطوري[1] . ورغم أن الموارد الاقتصادية في مصر لم تتغير منذ العهد البطلمي، فإن الرومان غيروا في النظام الإداري بما يتيح لهم ضخ أكبر قدر من الموارد في خزانة الدولة، ولم يكتف الرومان بما كانوا يفرضونه على المصريين من ضرائب محددة ومنتظمة، بل كانوا يضيفون إلى ذلك ضرائب غير منتظمة - وفي صورة عينية غالبًا - وكان المستهلك الأساسي لهذه الضرائب العينية يتمثل في قوات الاحتلال الروماني[2] .

ولم يقف الأمر في إدارتهم لمصر عند استنزاف ثرواتها وحرمان المصريين من أي امتيازات ووضعهم في ذيل الطبقات الاجتماعية، بل إنهم ذهبوا في عسفهم بالمصريين إلى مدى أبعد حين تدخلوا في صميم حرياتهم الدينية وساموهم سوء العذاب ليحملوهم على التخلي عن عقيدتهم. والمعروف أن المسيحية دخلت مصر في غضون القرن الأول الميلادي، وكان دخولها تدريجيًا، وشهد النصف الأول من القرن الثاني الميلادي وجودًا ملحوظًا للمسيحيين في مصر، وكان الرومان حينذاك مازالوا يدينون بالوثنية، ومن هنا قادوا حملة اضطهاد واسعة ضد أتباع المسيح في مصر، الأمر الذي دعا هؤلاء إلى ممارسة شعائر دينهم سرًا والتظاهر بأنهم مازالوا على الوثنية، وهذا ما أثبتته أوراق البردي التي ترجع إلى عهد الإمبراطور ديسيوس Decius (٢٤٩ - ٢٥١)[3] . ولكن اضطهاد مسيحيي مصر على يد أباطرة روما الوثنية بلغ مداه في عهد الإمبراطور دقلديانوس Diocletian (٢٨٤ - ٣٠٥م) . ولم يقتصر اضطهاد دقلديانوس للمسيحيين على إقليم

---

(١) نفس المرجع ، ص ٢٧ .

(2) See: Art. Egypt, in the New Encyclopedia Britannica, vol. 18, p. 127 .

(3) Ibid, p. 128 .

مصر، بل اتسع ليشمل عدداً آخر من الأقاليم الخاضعة للإمبراطورية الرومانية[١]، ولكن مصر نالها من هذا الاضطهاد نصيب وافر، وسقط نتيجة لذلك عدد كبير من الضحايا الأبرياء الذين تمسكوا بعقيدتهم[٢] ، ومما يدل على ما تركه هذه الاضطهاد من أثر عميق في نفوس أقباط مصر أن الكنيسة المصرية اتخذت من العام الذي تولى فيه دقلديانوس مقاليد الحكم (وهو عام ٢٨٤م) بداية التقويم القبطي الذي عرف باسم «تقويم الشهداء» في إشارة إلى من لقوا حتفهم من أقباط مصر على يد الإمبراطور الطاغية[٣]. ويتحدث المقريزي في كتابه «الخطط» في فصل عنوانه: «ذكر دقلديانوس الذي يعرف تاريخ القبط به» - عن هذا الاضطهاد فيقول: «وكانت واقعته (أي واقعة دقلديانوس) بالنصارى هي الشدة العاشرة، وهي أشنع شدائدهم وأطولها؛ لأنها دامت عليهم مدة عشر سنين، لا يفتر يومًا واحدًا يحرق فيها كنائسهم ويعذب رجالهم ويطلب من استتر منهم أو هرب ليقتل، يريد بذلك قطع أثر النصارى وإبطال دين النصرانية من الأرض، فلهذا اتخذوا ابتداء ملك دقلطيانوس (أي دقلديانوس) تاريخًا»[٤] .

هكذا كان المصريون تحت الإدارة الرومانية: تُستَنزف ثروات بلادهم، ويئنون تحت وطأة الضرائب الثقيلة، ويعانون من انحطاط مكانتهم الاجتماعية، ومن فقد الحريات والاضطهاد الديني.

---

(1) See: Theophances, Chronographia, translated by C. Mango and R. Scott, Oxford, 1997, pp. 9, 11, 15.

وانظر أيضًا: أسد رستم: الروم، سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب، بيروت: ١٩٥٥، جـ١، ص ٣٥ .

(٢) لمزيد من التفاصيل ارجع إلى : يوحنا النقيوسي: تاريخ مصر، ترجمة د. عمر صابر عبد الجليل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة: ٢٠٠٠ ، ص ٩١ - ٩٤ .

(٣) انظر: د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في فجر الإسلام، دار الفكر العربي. القاهرة: ١٩٤٧، ص ٣؛ الأستاذ عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة، دار المعارف، القاهرة: ١٩٨٨، ص ١٨٨؛ ول ديورانت: مرجع سابق، المجلد السادس، جـ١١، ص ٣٧٩ - ٣٨١ .

(٤) المقريزي: كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الشهير بخطط المقريزي)، مطبعة بولاق: ١٢٧٠هـ، جـ١ ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

ولم يكن الحكم البيزنطي لمصر إلا امتداداً للحكم الروماني لسبب بسيط وهو أن الإمبراطورية البيزنطية لم تكن إلا امتداداً للإمبراطورية الرومانية. ورغم أنه من الصعب وضع خط فاصل تماماً بين تاريخ الإمبراطوريتين، فإن المؤرخين في العادة يربطون بين البداية الأولى للتاريخ البيزنطي وبين تأسيس الإمبراطور الروماني قسطنطين الكبير للقسطنطينية على أنقاض مدينة بيزنطة القديمة في سنة ٣٣٠م لتكون عاصمة الإمبراطورية الرومانية، ولهذا عرفت القسطنطينية باسم «روما الجديدة»[١] . ومن هنا فإن الحكم البيزنطي لمصر اتسم بما اتسم به الحكم الروماني من استبداد واستغلال وإذلال للمصريين وعدوان على حرياتهم الدينية، مع تحفظ أساسي وهو أن هذه السمات أصبحت أثناء الحكم البيزنطي أكثر حدة مما كانت عليه أثناء الحكم الروماني.

حلت القسطنطينية محل روما في الاستئثار بنصيب الأسد مما كانت مصر تنتجه من الغلال، وخاصة القمح، حتى يمكن إطعام الأعداد المتنامية من سكان هذه العاصمة الجديدة. أما عبء الضرائب فقد ازدادت وطأته على المصريين أثناء الحكم البيزنطي ، وكانت أساليب التحصيل غاية في القسوة والوحشية، فقد كان من يتأخر في دفع ما عليه من ضرائب يتعرض للسجن والتعذيب ومصادرة أملاكه، ومن ثم وجد المصريون في الصحراء ملاذاً من تلك المعاملة القاسية. والجدير بالملاحظة أن الرهبنة انتشرت في مصر خلال تلك الفترة، وكثر عدد الأديرة التي كان يلوذ بها من اشتدت عليهم وطأة الاضطهاد والملاحقة[٢] ، وقد ترتب على ذلك خلو الأرض من زارعيها وتدهور الأحوال الاقتصادية في مصر وانتشار الفقر والجوع.

ثم إن هذه الأوضاع المتردية خلقت جواً من السخط الشعبي العام، ونتجت

---

(1) See: Ostrgorsky, G., History of the Byzantine State, Oxford 1968, pp. 44 - 45 .

(٢) انظر: د. مراد كامل: تاريخ الحضارة المصرية: العصر اليوناني والروماني والعصر الإسلامي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ص ٢٠٥ - ٢٠٨ .

عنها ثورات واضطرابات في العاصمة والأقاليم، فكان لذلك آثره الملحوظ في زعزعة التجارة والصناعة، مما زاد الأحوال الاقتصادية سوءًا وتدهوراً[١] .

ولسنا بحاجة إلى تأكيد ما آل إليه الوضع الاجتماعي للمصريين تحت الحكم البيزنطي من تدهور، فقد كانوا من الناحية الاجتماعية أكثر انحطاطًا مما كانوا عليه أيام الرومان، ولم يكن يُسمح للمصريين بتولي وظائف الدولة العليا ولا بالاشتراك في جيش بلادهم، ولم يكن يُنْظر إليهم في الغالب إلا على أنهم أدوات لتحقيق الرخاء المادي للغالبين. ويمكن القول بصفة عامة إن البيزنطيين كانوا يعاملون المصريين على أنهم عبيد مسلوبو الإرادة والهوية[٢] .

ويمكننا أن نربط بين هذا الوضع الاجتماعي المتردي للمصريين في ظل الحكم البيزنطي، وبين ما مارسته ضدهم الإدارة البيزنطية من اضطهاد مذهبي. وقد أشرنا فيما مضى إلى أن أباطرة الرومان الوثنيين ساموا المسيحيين في مصر سوء العذاب ليحملوهم على الارتداد إلى الوثنية. ثم أخذت المسيحية تشق طريقها بين الأباطرة البيزنطيين ابتداءً من قسطنطين الأول (الكبير) الذي اعتنق المسيحية في حدود سنة ٣١٢م[٣] .

ثم أصدر الإمبراطور قسطنطين ومساعده ليكينوس Licinius المرسوم الذي عرف باسم «مرسوم ميلان»، وذلك في سنة ٣١٣م، وهو المرسوم الذي أضفى على الديانة المسيحية في أرجاء الإمبراطورية البيزنطية اعترافًا رسميًا كاملاً بجانب الديانات الأخرى، وضمن لكنائسها الحماية ولأتباعها حرية ممارسة شعائرهم الدينية[٤] . هذا؛ وقد خطا الإمبراطور ثيودوسيوس الأول (٣٧٩-٣٩٥م) خطوة أبعد حين جعل

---

(١) نفس المرجع، ص ٢٠٨ .

(٢) انظر: ألفريد بتلر: فتح العرب لمصر، ترجمة محمد فريد أبو حديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٨٩، ص ٣٩ - ٤٠ .

(٣) راجع في ذلك: نورمان بينز: الإمبراطورية البيزنطية، ترجمة د. حسين مؤنس، والأستاذ محمود يوسف زايد، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة: ١٩٥٠، ص ٨ - ٩ .

(4) See: Johnson, P., A History of Christianity. Penguin Books, 1976, p. 67 .

المسيحيـة هي الديانة الرسمية الوحيدة في الإمبـراطورية، وأعلن الحرب على غيرها من العقائد بوصفها ديانات غير شرعية[1] .

كان من المتـوقع - بعد أن أصبحت المسـيحية بلا منافس في الإمـبراطورية البيزنطية - أن ينعم المسيحيون في كل الولايات الخاضعـة للإمبراطورية بالحرية والمساندة والحماية، ولكن الواقع جاء على غير المتوقع؛ فقد قاسى المسيحيون في الكثير من بقـاع الإمبراطورية صنوفًا من الهوان، وصـورًا من الاضطهاد تضاءل بجانبها ما تعرضوا له تحت حكم الوثنـيين، وسقط من بينهم ضحايا زادوا كثيرًا على عـدد الضحـايا الذين سقطوا في ظل الوثنـية[2] ، وكانت مـصر من أبرز الولايات التي عانت من آثار هذا الاضطهاد[3] .

ويحسن بنا في هذا السياق أن نشير باخـتصار إلى ما أحاط بهذا الاضطهاد من ملابسـات. فقد احـتدم الجـدل بين الكنائس المسيحـية داخل الإمـبراطورية البيزنطية حول طبيعة السيد المسيح عـليه السلام: هل هي طبيعة إلهية، أو طبيعة بشرية، أو همـا معًا؟ وأي الطبـيعتين تتـغلب على الأخرى؟ وثارت مناقـشات لاهوتية معقدة حول هذه القضيـة لا مجال للدخول في تفاصيلها هنا. أما الذي يعنينا في هذا السياق فهو أن المذهب الذي استقرت عليه الكنيسة البيزنطية أخيرًا هو القائل بأن للسيد المسيح طبيعتين: طبيعة إلهية كاملة، وطبيعة إنسانية كاملة، فهو متـحد مع الله في جوهر الألوهية، ومتحد مـعنا في جوهر الإنسانية، ولا خلط بين هاتين الطبيـعتين ولا تغير فـيهما ولا انقـسام، وهذا هو المذهب الذي أقره المجمع الكنـسي الرابع المنعقد في مدينة خلقـيدونيه (Chalcedon) بالقرب من القـسطنطينيـة في سنة ٤٥١م، وهو المجـمع الذي اشتـهـر باسم «مجـمع

---

(1) See: Ostrogorsky, op. cit., p. 53 .

(٢) انظر: مراد كامل: مرجع سابق، ص ٢١٩ .

(3) C. f., Gibbon, E., The Decline and Fall of the Roman Empire . New York: 1910, vol. 5, pp. 340 - 341 .

خلقيـدونيه»[١] . وأصبـح أتـباع هذا المذهب يعرفـون باسـم «الديوفيـزيتيين Dyophysites» ، أي القائلين بالطبـيعتين في السيـد المسيح، كما عـرفوا أيضًا باسم «الملكانيين Melkites» على أسـاس أنهم أتبـاع المذهـب الرسـمي الملكي الإمبراطوري[٢] .

ولكن معظم أتباع الكنيسة الشرقية في مصر والشام كان لهم رأي آخر؛ فقد ذهبوا إلى أن السـيد المسيح ذو طبيعـة واحدة هي الطبيعـة الإلهية، أما الطبـيعة البـشـرية فـقد تـلاشت تمامًـا في الطبـيعـة الإلهـيـة. ومن هنا عـرفـوا باسم «المونوفيزيتيين Monophysites» أي القائلين بالطبيعـة الواحدة في السيد المسيح، كما عرفوا بعد ذلك - وخاصـة في الشام - باسم «اليعاقبة Jacobites» نسبة إلى يعقوب البراذعي (المتوفى سنة ٥٧٨م) مطران الكنيسة المونـوفيزيتية في الشام. فقد أصبح يعقوب من أكبر دعاة هذا المذهب في بلاد الشام، فنسب أتباعه إليه[٣] .

كان من الممكن أن ينحصر أثر هـذا الخلاف في إطاره المذهبي، وألا يتعدى الأمر مقارعة الحجة بالحجـة، ولكن البيزنطيين أخذتهم العزة بالإثم وأفزعهم أن يكون لرعـاياهم في الولايات التي تخـضع لسيطرتهم العـسكرية المبـاشرة رأي مذهبي مخالف في إطار الديانة التي يعـتنقونها جميعًا وهي المسيـحية، فسلطوا على رعاياهم في تلك الولايات صورًا شتى من القـهر والاضطهاد، وكان لمصر بصفة خاصة نصيب الأسد في ذلك؛ فقـد كان أهلها شديدي التمسك بمذهبهم المونوفيـزيتي (اليعقـوبي) القائل بالطبـيعة الواحـدة في السيد المسـيح. على أننا نلاحظ أن الأباطرة البيزنطيين الأوائل كانوا أكثر تسامحًا في التعامل مع المخالفين

---

(1) See: Johnson, op. cit., p. 92 .

(2) See: Krüger, G., "Monophisitism", in Encyclopedia of Religon and Ethics", vol. 8, pp. 812 - 813 .

(3) See: Trimingham, J. S., Christianity among the Arabs in Pre- Islamic Times. Librairie du liban, 1979, pp. 168-169.

لهم مذهبيًا من الأباطرة المتأخرين. فمنذ تولى جستين الأول (٥١٨ - ٥٢٧م) حُكْمَ الإمبراطورية البيزنطية بدأ المونوفيريتيون في الولايات الشرقية - ومنها مصر- يدخلون عصرًا قاسيًا من المعاناة والاضطهاد المذهبي[١] . واستمر هذا الاضطهاد في عهد خلفه جستنيان الأول (٥٢٧ - ٥٦٥م) وازداد حدة في عهد جستين الثاني (٥٦٥-٥٧٨م)، ثم في عهد خلفائه حتى ولاية هرقل في سنة ٦١٠م[٢]. ومما يكشف عن مدى حدة الخلاف بين المذهبين في مصر (أي المذهب الملكاني والمذهب اليعقوبي) في ذلك الوقت أن بطريركية الإسكندرية كان يتولى رئاستها اثنان من البطارقة في وقت واحد: أحدهما ملكاني يعينه الإمبراطور البيزنطي، والثاني يعقوبي يختاره الأقباط ولا يعترفون بسواه[٣] . ولكن العلاقة لم تكن متكافئة بين البطريرك الملكاني والبطريك اليعقوبي؛ فإن الأباطرة البيزنطيين منذ عهد جستنيان لجأوا إلى «جعل الإمبراطور الملكي (أي الملكاني) يجمع أيضًا إلى وظيفته الكهنوتية منصب الوالي المدني لتجتمع لديه السلطتان معًا. ولما كانت جميع كنائس الإسكندرية في أيدي هؤلاء الدخلاء فإنهم استطاعوا أن يطردوا منها جميع البطاركة والأساقفة الأقباط وألا يمكنوهم حتى من دخول مدينة الإسكندرية. ولما كانت في أيديهم القوة العسكرية أيضًا فإنهم استخدموها في اضطهاد الأقباط كما يشاءون. وقد استمر هذا الحال حتى دخول العرب مصر»[٤] .

ولكن حُكْم الإمبراطور هرقل (٦١٠ - ٦٤١م) يستحق منا وقفة خاصة. فقد أراد هذا الإمبراطور أن يقدم صيغة توفيقية يُرضى بها الملكانيين واليعاقبة معًا فيما يتعلق بمذهب الطبيعة أو الطبيعتين في السيد المسيح. وقد عرفت هذه الصيغة

---

(1) See: Vasiliev, A. A., History of the Byzantine Empire. Wisconsin, 1952, p. 130.

(٢) انظر حول ذلك: يوحنا النقيوسي: مصدر سابق، ص ١٤٥- ١٤٦، ١٩٩-٢٠٠ . ويطلق يوحنا النقيوسي على هرقل لقب «ملك الخلقيدونيين». نفس المصدر، ص ٢١٦ .

(٣) انظر: د. صبري سليم: مرجع سابق، ص ٥٨ .

(٤) د. مراد كامل: مرجع سابق، ص ٢١٩ .

التوفيقية في التاريخ البيزنطي باسم «المونوثيلية Monotheletism»، ومعناها الإيمان بالإرادة الواحدة. لقد أراد هرقل بهذه الصيغة أن يتجنب الجدل حول الطبيعة الواحدة أو الطبيعيتين في السيد المسيح، فقرر أن المسيح له جوهران: جوهر إلهي وجوهر إنساني، ولكن له إرادة أو مشيئة واحدة[١]. ومع ذلك لم تفلح هذه الصيغة التوفيقية في التقريب بين المنازع المختلفة، بل وجدت معارضة حادة لدى قطاع كبير من الملكانيين واليعاقبة على حد سواء[٢]. وكانت الكنيسة القبطية المصرية على رأس المعارضين لنظرية هرقل، ووقفت في ذلك موقفًا لا هوادة فيه. لقد كان الهدف من هذه النظرية الجديدة أن تسد أبواب الفتن، فإذا بها تفتح أبوابًا من الفتن يصعب سدها. وقد كان أسوأ ما ارتبطت به هذه النظرية هو ما قام به هرقل من محاولة فرضها بالقوة على الرعايا البيزنطيين في الولايات المختلفة ومن بينها مصر. وقد اتخذ هرقل من نائبه على مصر قيرس (وهو المقوقس) أداة لفرض مذهبه الديني على المصريين مهما لقي في سبيل ذلك من صعوبات. ففي خريف سنة ٦٣١م قدم قيرس إلى الإسكندرية ممسكًا بزمام السلطتين الدنيوية والدينية في وقت واحد، فقد كان نائبًا عن هرقل في حكم مصر، وتولى في الوقت نفسه منصب البطريرك الملكاني الذي كان يمثل المذهب الرسمي للكنيسة البيزنطية في مصر، أما مذهب الأقباط المصريين، وهو المذهب المونوفيزيتي أو اليعقوبي، فقد كان يمثله البطريرك القبطي بنيامين. ولما كان واضحًا منذ البداية أن قيرس (أو المقوقس) جاء إلى الإسكندرية لا ليحكم مصر بوصفه واليًا مدنيًا فقط، بل ليرغم المصريين على اعتناق المذهب الديني لهرقل - فقد آثر بنيامين أن ينجو بنفسه وعقيدته من اضطهاد نائب هرقل، فهرب إلى الصحراء ومازال ينتقل من بقعة إلى أخرى حتى حط رحاله بدير صغير بالقرب من مدينة قوص بصعيد مصر، وظل بنيامين في مخبئه حتى الفتح الإسلامي لمصر[٣].

---

(1) C. f., Theophanes, Chronographia, pp. 460 - 462 .

(2) See: Vasiliev, op. cit., p. 22 .

(٣) انظر: بتلر: مرجع سابق، ص ١٥٦ - ١٥٨ .

يصف المؤرخ البريطاني «ألفريد بتلر» الفترة التي قضاها قيرس نائبًا عن هرقل في حكم مصر - ومدتها عشر سنوات - بأنها فترة «الاضطهاد الأعظم للقبط»[١] . وهو يقول في حديثه عن أسلوب قيرس في حكم مصر إنه «عسف في الحكم حتى صار اسمه مفزعًا للقبط كريهًا عندهم مدة عشر سنين، أمعن فيها ما استطاع في اضطهاد مذهبهم حتى استحال بعدُ أن يبقى في القبط ولاء لدولة الروم، وكان ظالمًا أساء في حكمه حتى كره الناس دولته، ومهد السبيل بذلك إلى فتح العرب للبلاد»[٢] . وقد اتخذ اضطهاد قيرس للمصريين صورًا شتى من بينها الجلد والسجن والإحراق والإغراق، ونتيجة لهذه المحنة فتن كثير من الأقباط فتحولوا راغمين إلى اعتناق المذهب الذي أراده لهم هرقل[٣] .

وإذا كانت كراهية المصريين للحكم البيزنطي قد بلغت ذروتها أثناء نيابة قيرس «أو المقوقس» على مصر فإنها كانت واضحة قبل ذلك تمام الوضوح، وقد عبرت هذه الكراهية عن نفسها بقوة أثناء الاحتلال الفارسي لمصر من سنة ٦١٦ إلى سنة ٦٢٧م[٤] ، فقد أحجم المصريون عن مد يد العون للبيزنطيين خلال مواجهتهم للغزو الفارسي. واللافت للنظر أن أهل الشام من اليعاقبة أخذوا نفس الموقف حين اجتاح الفرس بلادهم قبيل غزوهم لمصر؛ ذلك أن الاضطهاد المذهبي الذي سلطه البيزنطيون على أتباع الكنيسة الشرقية اليعقوبية ترك في النفوس جراحًا لا تندمل، وكان مثالاً صارخًا لمدى الانحدار الذي وصل إليه البيزنطيون في إدارة شئون ولاياتهم.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل قدَّم المسلمون في إدارتهم لمصر نموذجًا مختلفًا عما قدمه الرومان والبيزنطيون؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الصفحات التالية:

---

(١) نفس المرجع، ص ١٤٩ .

(٢) نفس المرجع، ص ١٥٥ .

(٣) نفس المرجع، ص ١٦٣ .

(٤) ناقش بتلر تواريخ الفتح الفارسي لمصر مناقشة مسهبة في الملحق الثاني من المرجع السابق، ص ٤٣٢ وما بعدها.

ملامح الإدارة العربية الإسلامية لمصر :

لم تكن الحرب التي خاضها المسلمون لفتح مصر موجهة ضد أقباطها، بل كانت موجهة في الأساس ضد قوة الاحتلال المتمثلة في الروم «البيزنطيين» الذين اتخذوا من مصر - بعد طرد المسلمين لهم من الشام - مركزاً لتهديد الوجود الإسلامي هناك. وقد نجح المسلمون في السيطرة على حصن بابليون (في منطقة مصر القديمة) في ربيع الثاني سنة ٢٠هـ (أبريل سنة ٦٤١م) بعد حصار دام سبعة أشهر تقريباً[١] ، وكان هذا الحصن معقلاً من أهم معاقل الروم في مصر. ثم توجه المسلمون إلى الإسكندرية عاصمة مصر في ذلك الوقت وفتحوا ما في طريقهم من البلاد، ولكن الإسكندرية لم تذعن بسهولة نظراً لمناعتها وكثرة حشود الروم بها، ثم انتهى بها الأمر إلى التسليم للمسلمين صلحًا في ذي القعدة سنة ٢٠هـ (نوفمبر سنة ٦٤١)[٢] . وهكذا أصبحت مصر - بعد أن تهاوت آمال الروم في استردادها - جزءاً لا يتجزأ من عالم العروبة والإسلام.

بعد أن أتم عمرو بن العاص فاتحُ مصر مهمته أنشأ أول عاصمة لمصر الإسلامية وهي مدينة الفسطاط (بالقرب من حصن بابليون)، وقلده الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ولاية مصر، فكان عليه أن يدير شئون هذه الولاية بالأسلوب الذي يعبر عن روح الإسلام ومبادئه. والمعروف عن عمر بن الخطاب أنه كان يباشر ولاته بنفسه ويراقب تصرفاتهم مراقبة دقيقة، ولم يكن ليرضى منهم في الحكم أسلوبًا يتصادم مع توجيهات الإسلام، ومن هنا كانت الأسس التي وضعها عمرو بن العاص لإدارة مصر نبراساً يهتدي به من جاء بعده من ولاة مصر الإسلامية[٣] .

وإن أبرز ما يلفت نظر الباحث في تاريخ مصر في تلك الفترة المبكرة هو

---

(١) لمزيد من التفاصيل ارجع إلى: ابن عبد الحكم: كتاب فتوح مصر وأخبارها، طبعة توري، نيوهافن: ١٩٢٢، ص ٦٣ - ٦٤، وانظر أيضًا: بتلر: مرجع سابق، ص ٢٤٠ .

(٢) انظر: بتلر: مرجع سابق، ص ٢٧٧ .

(٣) انظر: الطبري: تاريخ الرسل والملوك، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، القاهرة: ١٩٧٧، ص ٢٥٠، وانظر أيضًا: د. سيدة كاشف: مرجع سابق، ص ١٦ .

تلك المناقشات المستفيضة التي دارت حول هذا السؤال: هل فتحت مصر صلحًا أو عنوة[1] ؟ وهناك حقيقة لا خلاف حولها في مصادرنا، وهي أن المسلمين قاتلوا الروم قتالاً شديدًا قبل فتحهم لحصن بابليون، كما أنهم فعلوا مثل ذلك قبل فتحهم للإسكندرية. ومع ذلك فإن الاتجاه الغالب بين المؤرخين المسلمين- وهذا أمر له دلالة خاصة في هذا السياق - هو أن مصر فتحت صلحًا. وتتحدث مصادرنا عن عقد الصلح الذي أبرمه عمرو بن العاص مع أهل مصر بعد فتح حصن بابليون وأعطاهم بمقتضاه «الأمان على أنفسهم وملتهم وكنائسهم وصُلبهم وبرهم وبحرهم. . وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا على هذا الصلح. . ومن دخل في صلحهم من الروم والنُّوب فله مثل ما لهم، وعليه مثل ما عليهم، ومن أبى واختار الذهاب فهو آمن حتى يبلغ مأمنه أو يخرج من سلطاننا»[2] .

ويذكر ابن عبد الحكم أن المسلمين اصطلحوا مع أهل مصر «على أن يُفرض على جميع من بمصر أعلاها وأسفلها من القبط ديناران عن كل نفس. . ليس على الشيخ الفاني ولا على الصغير الذي لم يبلغ الحلم ولا النساء شيء. .»[3]. وبعد فتح الإسكندرية عقد صلح آخر مُنح القبط بمقتضاه الأمان على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وتمتعوا بحرية ممارسة شعائرهم الدينية دون قيود، وعليهم أن يعطوا الجزية[4] .

إن دلالة ذلك أن المسلمين الفاتحين كانوا حريصين على أن تكون العلاقة

---

(١) انظر على سبيل المثال: البلاذري: فتوح البلدان، بتحقيق رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩١، ص ٢١٧ - ٢٢٥؛ ابن عبدالحكم: مصدر سابق، ص ٨٤ - ٩٠؛ السيوطي: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي. القاهرة: ١٩٩٨، جـ١، ص ١١٠ - ١١٢ .

(٢) الطبري: مصدر سابق، جـ٤ ، ص ١٠٩، وانظر أيضًا:

Gibbon, Decline and Fall, vol. 5, p. 342 .

(٣) ابن عبد الحكم: مصدر سابق، ص ٧٠ .

(٤) لمزيد من التفاصيل ارجع إلى: بتلر: مرجع سابق، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

بينهم وبين أهل مصر علاقة تسودها الثقة والطمأنينة والإنصاف، وترفرف عليها روح الأمن والسلام. فالفتح الذي يقوم على الصلح يضمن لأهل البلاد حقوقًا لا يضمنها لهم الفتح الذي يتم عنوة، وقد كانت هذه البداية دليلاً واضحًا على أن أسلوب الإدارة الإسلامية لمصر كان مختلفًا تمامًا عن أسلوب الإدارة البيزنطية.

هكذا تتيح لنا هذه البداية أن نبلور مجموعة من الملامح الأساسية التي اتسمت بها الإدارة الإسلامية لمصر وميَّزتها من الإدارة الرومانية البيزنطية:

١- وأول هذه الملامح: هو اتجاه سياسة المسلمين المالية في مصر إلى العدل والتخفيف عن كاهل الرعية. لقد أشرنا منذ قليل إلى الجزية التي فرضها المسلمون على أهل مصر ومقدارها ديناران في السنة، وقد لاحظنا سابقًا أن الجزية لا يدفعها إلا القادر، ويعفى منها الأطفال والشيوخ والنساء، ويلحق بهم الرهبان في صوامعهم. وهذا المبلغ الضئيل لا يدفع دون مقابل، بل يترتب عليه - كما يذكر الماوردي- حقان لأهل الذمة جميعًا، لا للقادرين منهم فقط، وهما الكفُّ عنهم والحماية لهم «ليكونوا بالكف آمنين وبالحماية محروسين»[١].

وكان المسلمون يسمحون بإسقاط الجزية عندما يشترك رعاياهم من أهل الذمة في مسئولية الدفاع عن الدولة كما فعل الراشدون والأمويون مع «الجراحمة» في الشام، حيث أسقطوا عنهم الجزية لاشتراكهم في دفع الأعداء[٢].

---

(١) الماوردي: الأحكام السلطانية، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة: ١٩٧٣، ص ١٤٣.

(٢) الجراجمة جماعة من النصارى كانوا يسكنون بلدة يقال لها: «الجرجومة» على جبل اللكّام بثغور الشام، ومن هنا عرفوا بالجراجمة، وقد غزا أبوعبيدة بن الجراح بلدتهم «الجرجومة» في عصر عمر ابن الخطاب، «فلم يقاتله أهلها، ولكنهم بادروا بطلب الأمان والصلح، فصالحوه على أن يكونوا أعوانًا للمسلمين وعيونًا ومسالح في جبل اللكام، وألا يؤخذوا بالجزية». البلاذي: فتوح البلدان، ص ١٦٤. وقد خرجوا على الطاعة في العصر الأموي، فأرسل إليهم الوليد بن عبد الملك أخاه مسلمة، فافتتح مدينتهم واتفق معهم «على أن ينزلوا حيث أحبوا من الشام، ولا يؤخذ منهم ولا من أولادهم ونسائهم جزية وعلى أن يغزوا مع المسلمين». نفس المصدر، ص ١٦٥.

وقد أضاف المسلمون إلى الجزية ما عرف باسم الخراج «أو ضريبة الأرض»، وكان المسلمون لا يسرفون في تقدير قيمة الخراج، بل يراعون حالة الأرض عند تقدير هذه القيمة كما يراعون الأسلوب الذي تسقى به[1].

وكان المعيار الذي يلتزمون به دائمًا هو العدل في تقديرها، فالخراج إذن ليس مبلغًا ثابتًا محددًا، ولو كان كذلك لترتب عليه إجحاف في بعض الأحيان، وذلك حين لا تتيح الأرض دفع قيمة هذا الخراج المحدد، ومن هنا حرص الفقه الإسلامي على أن يترك تقدير قيمة الخراج للإمام «الحاكم»، على أن يتم هذا التقدير في ضوء المبدأ الذي يتمتع بأهمية خاصة في الإسلام، وهو مبدأ العدل.

هذا الإنصاف الذي اتسمت به السياسة المالية للإدارة الإسلامية في مصر أمر لا يعترف به الباحثون المسلمون فقط، بل يؤكده المؤرخون الغربيون الذين تناولوا الفتح الإسلامي لمصر. يذكر المؤرخ البريطاني بتلر في هذا السياق «أن ضرائب الروم كانت فوق الطاقة، وكانت تجري بين الناس على غير عدل، إذ كانت تعفى منها طائفة ممتازة من أفراد أو جماعات، وكذلك لاشك في أن الدولة في أيام هرقل كانت في أشد الحاجة إلى المال، وذلك في السنوات التي سبقت الفتح ، فليس ثمت من سبب يحدو بنا إلى تكذيب ما ذكره مؤرخو المسلمين من خفة وطأة الضرائب على المصريين بعد فتح العرب؛ هذا إلى أن العرب أزالوا ما كان مقررًا من التفريق بين الناس في جباية الضرائب»[2].

٢- **وثاني الملامح الأساسية** في الإدارة الإسلامية لمصر هو روح المساواة التي صبغت أسلوب التعامل مع المصريين، وما ترتب عليها من القضاء على روح الطبقية التي كان الرومان والبيزنطيون يعاملونهم بها. إن الأساس الراسخ الذي تبنى عليه معاملة المسلمين لغير المسلمين في الدولة الإسلامية هو تلك

---

(١) الماوردي: مصدر سابق، ص ١٤٨ .

(٢) بتلر: مرجع سابق، ص ٣٩٣ - ٣٩٤ .

القاعدة الإسلامية الثابتة: «لهم ما لنا وعليهم ما علينا». والملاحظ أن المسلمين خصوا أهل مصر بمزيد من التكريم لوصية الرسول ﷺ بهم؛ فقد روى عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن الله سيفتح عليكم بعدي مصر، فاستوصوا بقبطها خيراً؛ فإن لكم منهم صهراً وذمة»[1].

وليس لنا أن نتصور أن المسلمين كانوا يضعون أهل مصر في المنزلة الدنيا التي وضعهم فيها الرومان والبيزنطيون في الوقت الذي نقرأ فيه هذه الوصية عن رسول الله ﷺ. وانطلاقًا من هذا التوجيه النبوي الكريم كان عمرو بن العاص والي مصر يوصي من معه بقوله: «استوصوا بمن جاورتموه من القبط خيراً»[2].

ويروي ابن عبد الحكم أن رجلاً من أهل مصر أتى إلى عمر بن الخطاب فقال: «يا أمير المؤمنين، عائذ بك من الظلم!، قال: عُذتَ مَعَاذًا! قال: سابقت ابن عمرو بن العاص فسبقته فجعل يضربني بالسوط، ويقول: أنا ابن الأكرمين!»، فكتب عمر إلى عمرو يأمره بالقدوم عليه ويقدم بابنه معه، فقال عمر: «أين المصري؟ خذ السوط فاضرب، فجعل يضربه بالسوط ويقول عمر: اضرب ابن الأألأمين!»، ثم طلب عمر من المصري أن يضرب عمراً نفسه، فقال المصري: « يا أمير المؤمنين، إنما ابنه الذي ضربني، وقد اشتفيت منه»، فقال عمر لعمرو: «مُذ كَمْ تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟!، قال: يا أمير المؤمنين، لم أعلم ولم يأتني»[3].

---

(١) ابن عبد الحكيم: مصدر سابق، ص ١٤٠ - ١٤١؛ البلاذري: مصدر سابق، ص ٢٢٠.

(٢) ابن عبد الحكم: مصدر سابق، ص ١٤٠.

(٣) نفس المصدر، ص ١٦٧ - ١٦٨. هذا ويقدم ابن الجوزي مزيداً من التفصيل لهذا الخبر، فهو يروى عن أنس بن مالك أن رجلاً من أهل مصر جاء عمر بن الخطاب، فذكر له أن عمرو بن العاص أجرى بمصر الخيل فسبقت فرس المصري فرس محمد بن عمرو بن العاص، فقام إليه يضربه بالسوط ويقول: خذها وأنا ابن الأكرمين! فكتب عمر إلى عمرو يستقدمه ومعه ابنه محمد، فقال عمرو لابنه: أأحدثت حدثًا؟ أجنيت جناية؟ قال: لا، قال: فما بال عمر يكتب فيك؟ فلما قدم عمرو وابنه على عمر قال عمر للمصري: دونك الدِّرة فاضرب ابن الأكرمين، اضرب ابن الأكرمين، فضربه حتى أثخنه! ثم قال: «أَجلِها على صلعة عمرو، فوالله ما ضربك إلا بفضل=

٣- وثالث الملامح التي اتسمت بها الإدارة الإسلامية لمصر هو تلك الثقة التي منحها المسلمون لأهل البلاد حين أسندوا إليهم كثيرًا من الوظائف التي تعتمد عليها إدارة شئون الرعية. وقد كانت هذه الوظائف في يد الروم قبل الفتح الإسلامي، فلما دخل المسلمون مصر نزح عنها الروم الذين كانوا يتولون هذه الوظائف فأسندها المسلمون إلى الأقباط، يقول بتلر: «خلت أعمال كثيرة إذ نزح عمالها الروم الذين لم يرضوا أن يكونوا من رعية الإسلام، فجعل العرب في مكانهم عمالاً من القبط، فما مر إلا قليل زمن حتى صار عمال الدولة يكادون جميعًا يكونون من المسيحيين»[١].

ولم يكن السبب في ذلك - كما يعتقد بتلر - أن المسلمين لم يكن لهم عهد بالمدنيَّة؛ لأنه لو صح ذلك لأحجموا عن الاستعانة بهؤلاء الموظفين بعد أن أصبحت لهم قدم راسخة في المدنيَّة، ولكن الحق أن المسلمين ظلوا يستعينون بغير المسلمين في أعمالهم الإدارية طوال تاريخهم، ليس في مصر وحدها، بل في غيرها من أقاليم الخلافة الإسلامية، حدث ذلك في العصر الأموي، والعباسي، والفاطمي، وغير ذلك من العصور، والسبب الأساسي في ذلك يكمن في روح التسامح التي يتحلى بها الإسلام، وفي نظرته الإنسانية الرحبة إلى معتنقي الأديان الأخرى.

٤- والملمح الرابع الذي اتسمت به الإدارة الإسلامية لمصر يتمثل في الحرية الدينية التي أسبغها المسلمون على أهل مصر[٢]، وهي الحرية التي حرموا منها في ظل الحكم البيزنطي الذي كان يشاطرهم الإيمان بعقيدة واحدة وهي

= سلطانه، فقال: يا أمير المؤمنين، قد ضربت من ضربني، قال: أما والله لو ضربته ما حلنا بينك وبينه حتى تكون أنت الذي تدعه، أيا عمرو، متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا؟ ثم التفت إلى المصري فقال: انصرف راشدًا، فإن رابك ريب فاكتب إليّ». ابن الجوزي: سيرة ومناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، دار الدعوة الإسلامية، القاهرة: ٢٠٠١، ص ٨٩.

(١) بتلر: مرجع سابق، ص ٣٩١.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع: ساويرس بن المقفع: تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية، طبعة إيفتس B. Evetts، باريس: ١٩٠٤، جـ٣، ص ٢٧٥ - ٢٧٩.

المسيحية. وقد كان هذا الملمح من أروع ما تميز به الإسلام في عظمته وسموقه، فحيث حل الإسلام الصحيح حلت حرية العقيدة ﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾[1] . لقد رأينا خلال حديثنا عن الإدارة البيزنطية لمصر كيف وظف البيزنطيون كل أساليب القهر والاضطهاد والإرهاب في سبيل حمل أقباط مصر اليعاقبة «المونوفيزيتيين» على اعتناق مذهب الروم الملكاني «الديوفيزيتي». وقد تحدثنا في هذا الصدد عن هروب بطريرك مصر القبطي بنيامين واختفائه بعد أن تولى قيرس «المقوقس» حكم مصر نيابة عن هرقل بهدف فرض نظريته التوفيقية «المونوثيلية» على أقباط مصر. فما أن دخل عمرو بن العاص مصر واستقر له حكمها حتى ضمن لبنيامين الحماية والأمن. وعندما علم بنيامين بذلك خرج من مخبئه بعد أن بلغت مدة اختفائه ثلاثة عشر عامًا[2] . وقد أمر عمرو بإحضاره إليه، فلما قدم عليه أحاطه بكل مظاهر الحفاوة والتكريم، وعبر عن مدى تقديره له بأسلوب عملي حيث رده إلى منصبه الذي كان يشغله قبل قدوم قيرس إلى مصر، فأصبح مرة أخرى بطريرك الكنيسة القبطية اليعقوبية في الإسكندرية[3] . وقد كان اليوم الذي عاد فيه بنيامين إلى كرسيه بالإسكندرية يومًا مشهودًا من أيام الكنيسة المصرية، فقد غمرت الفرحة الطاغية أهل مصر جميعًا بعودة راعيهم إلى منصبه، وكان الكثيرون من الأقباط قد تخلوا عن مذهبهم المونوفيزيتي تحت وطأة الاضطهاد المذهبي البيزنطي، فعاد هؤلاء إلى مذهبهم القديم، وقد اطمأنت نفوسهم بعد قلق، وأمنت بعد خوف في ظل الحكم الإسلامي، وبمباركة راعيهم بنيامين. وقد وجد بنيامين الفرصة - بفضل هذه الحرية الدينية التي أظلت مصر - في أن يعيد بناء ما تهدم من كنائس الأقباط وأديرتهم في فترة الحكم البيزنطي[4] . هكذا بدأ عهد جديد زاهر في

---

(١) البقرة: ٢٥٦ .

(٢) انظر: يوحنا النقيوسي: مصدر سابق، ص ٢٢٠ .

(3) Gibbon, op. cit., vol. 5, p. 342 .

(٤) انظر: بتلر، مرجع سابق، ص ٣٨٥ .

تاريخ مصر تنفس خلاله أهلها نسيم الحرية الدينية لأول مرة منذ قرون طويلة. ولعل شهادة المؤرخ البريطاني بتلر في هذا السياق كافية لإلقاء الضوء على حقيقة إحساس القبط بما كانوا فيه وما صاروا إليه، فهو يقول: «ما كان أعظم ابتهاج القبط بخلاصهم مما كانوا فيه، فقد خرجوا من عهد ظلم وعسف تطاول بهم، وهوت بهم إليه حماقة البيزنطيين، وآل أمرهم بعد خروجهم منه إلى عهد من السلام والاطمئنان، وكانوا من قبل تحت نيرين من ظلم حكام الدنيا واضطهاد أهل الدين، فأصبحوا وقد فك من قيدهم في أمور الدنيا، وأرخى من عنانهم، وأما دينهم فقد صاروا فيه إلى تنفس حر، وأمر طليق، وقد يقال: إن حكامهم الجدد قد أدخلوا إلى الأرض دينًا غريبًا غير دين المسيح، وهذا حق، غير أنهم لم يروا في ذلك إلا عدلاً من الله؛ إذْ أجمع الناس على قول واحد، فقالوا: (ما خرج الروم من الأرض وانتصر عليهم المسلمون إلا لما ارتكبه هرقل من الكبائر، وما أنزله بالقبط وملتهم على يد قيرس، فقد كان هذا سبب ضياع أمر الروم، وفتح المسلمين لبلاد مصر)، هكذا كان الناس يرون، وهكذا كانوا يحكمون»[1].

***

على أن الحديث عن الإدارة الإسلامية لمصر لا يمكن أن يكتمل دون مناقشة هذا السؤال الذي شغل المؤرخين قديمًا وحديثًا، وهو: هل رحب القبط بالمسلمين الفاتحين أو انحازوا إلى الروم أو وقفوا موقف الحياد؟

نجد في بعض مصادرنا العربية التي تناولت الفتح الإسلامي لمصر ما يفيد أن القبط وقفوا بجانب المسلمين مرحبين بهم وأعانوهم على فتح مصر، ويتضح ذلك بصفة خاصة بعد فتحهم لحصن بابليون وتوجههم إلى الإسكندرية، حيث خرج معهم «جماعة من رؤساء القبط، وقد أصلحوا لهم الطرق، وأقاموا لهم

(١) نفس المرجع السابق، ص ٣٨٧.

الجسور والأسواق، وصار لهم القبط أعوانًا على ما أرادوا من قتال الروم»[1].

وليس لنا أن نستبعد أمثال هذه الروايات ببساطة، خاصة إذا تذكرنا ما عاناه المصريون في ظل الإدارة البيزنطية من اضطهاد على المستويين: الديني والدنيوي. فوقوف القبط بجانب المسلمين في هذه المرحلة المبكرة مفهوم تمامًا في ضوء ما عرفناه عن أسلوب الإدارة البيزنطية لمصر. والغريب أن بتلر يحاول جاهدًا في غير موضع من كتابه «فتح العرب لمصر» أن ينفي عن الأقباط أنهم ساعدوا المسلمين أثناء فتحهم لمصر ورحبوا بهم، ورأوا فيهم الخلاص[2]، ولكنه في الوقت نفسه لا يستطيع إلا أن يعترف بأنهم وقفوا بجانب المسلمين عندما حاول البيزنطيون محاولتهم الفاشلة لاسترداد الإسكندرية سنة ٢٥هـ (٦٤٦م). وهو يقول في هذا الصدد: «لاذ القبط بالعرب في هذه المحنة وساعدوهم، ولو فعلوا غير ذلك لكانوا أحمق الناس وأجهلهم، إذ يكونون كأنهم يسعون إلى وضع أيديهم في أغلال الروم، وكشف أجسامهم لجلد سياطهم»[3]. ولكن بتلر هنا يقيم الحجة على نفسه؛ فهو يعترف أن عسف الروم وأغلالهم وسياطهم هو ما جعل القبط يلوذون بالعرب عندما حاول الروم استرداد الإسكندرية، ولكن عسف الروم لم يظهر للقبط فجأة قبل محاولة استرداد الإسكندرية، ولكنه كان موجودًا قبل ذلك بزمن بعيد، وقاسى القبط منه صفوف الألم والهوان، فليس من المستغرب - في ضوء ذلك - أن يرحب القبط بالعرب عند قدومهم لفتح مصر؛ لأنهم رأوا فيهم طوق النجاة من معاناتهم في ظل الإدارة البيزنطية. ولاشك في أن الأنباء ترامت إليهم عن عدل

---

(١) ابن عبد الحكم: مصدر سابق، ص ٧٣؛ السيوطي: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي. القاهرة ١٩٨٨، جـ١، ص١٠٥، وانظر أيضًا:

Gibbon, op. cit., vol. 5, p. 342 .

(٢) انظر مثلاً الصفحات: ٢٥٩، ٣٠٩، ٣٨٣، ٣٨٤، ٤١١ .

(٣) بتلر: مرجع سابق، ص ٤١٠ .

المسلمين وإنصافهم بعد فتحهم لبلاد الشام المتاخمة لمصر، فإذا جاز لنا أن نشكك في أن القبط رحبوا بالمسلمين في هذه المرحلة المبكرة من الفتح الإسلامي لمصر، فأقل ما يمكن أن يقال في هذا الصد أنهم وقفوا موقف الحياد ولم يقدموا مساعدة إيجابية للروم وهم يتصدون للجيش الإسلامي. ولعل هذا يفسر لنا السرعة العجيبة التي تم بها فتح مصر إذا قارناه بفتح الشمال الإفريقي مثلاً؛ فقد بدأ المسلمون فتح الشمال الإفريقي بعد فتحهم لمصر مباشرة، أي في أوائل العشرينيات من القرن الأول الهجري، ولم يكتمل لهم فتحها إلا في سنة ٩٠هـ (في خلافة الوليد بن عبد الملك). والأمر الذي ينبغي أن نؤكده هنا أن المؤرخين المسلمين لم يعوِّدونا إخفاء الحقائق حتى لو كان في إظهارها ما يؤذي مشاعرهم. فهم لم يحاولوا تحويل الهزائم إلى انتصارات أو صيحات العداء إلى هتافات الولاء. وقد أسهبوا في الحديث عن هزيمة المسلمين في أحد ومعركة الجسر وبلاط الشهداء وغير ذلك من المواقع، كما أسهبوا في الحديث عن المقاومة العنيدة التي واجهها المسلمون على يد البربر عند فتحهم للشمال الإفريقي، فلم يكن عليهم بأس أن يذكروا موقف القبط بوضوح لو أنهم أظهروا للمسلمين الفاتحين عداوة وكيداً.

هكذا نستطيع تفسير ترحيب القبط بالمسلمين في بداية الفتح الإسلامي لمصر في ضوء معاناتهم الطويلة من عسف الإدارة البيزنطية، ثم إننا نستطيع تفسير وقوفهم بجانب المسلمين عندما حاول الروم استرداد الإسكندرية سنة ٢٥هـ في ضوء تجربتهم المباشرة مع الإدارة الإسلامية في الفترة الواقعة بين الفتح الأول ومحاولة الاسترداد، ولاشك في أنها كانت تجربة أقنعتهم بحقيقة الفوارق بين إدارتين مختلفتين تمامًا في الوسائل والغايات: الإدارة البيزنطية، والإدارة الإسلامية.

***

قائمة المصادر والمراجع

(مرتبة ترتيبًا هجائيًا حسب أسماء المؤلفين، ولم توضع في الاعتبار عند التريب كلمة ابن).

أولاً: عربية ومعربة:

بتلر (ألفريد): فتح العرب لمصر، ترجمة محمد فريد أبو حديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة: ١٩٨٩ .

البلاذري (أحمد بن يحيى بن جابر): فتوح البلدان، بتحقيق رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٩٩١ .

بينز (نورمان): الإمبراطورية البيزنطية، ترجمة د. حسين مؤنس والأستاذ محمود يوسف زايد، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة: ١٩٥٠ .

ابن الجوزي (عبد الرحمن بن علي): سيرة ومناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، دار الدعوة الإسلامية، القاهرة: ٢٠٠١ .

ديورانت (ول): قصة الحضارة (المجلدان الخامس والسادس)، ترجمة د. محمد بدران، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ٢٠٠١ .

الرافعي (عبد الرحمن): تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة، دار المعارف، القاهرة: ١٩٩٨ .

رستم (د. أسد): الروم: سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب. بيروت: ١٩٥٥ .

سليم (د. صبري أبو الخير): تاريخ مصر في العصر البيزنطي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة: ١٩٩٧ .

السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن): حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي. القاهرة: ١٩٨٨ .

الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير): تاريخ الرسل والملوك، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة: ١٩٧٧ .

ابن عبد الحكم (عبد الرحمن بن عبد الله): كتاب فتوح مصر وأخبارها، طبعة توري، نيوهافن: ١٩٢٢ .

كاشف (د. سيدة إسماعيل): مصر في فجر الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة: ١٩٤٧ .

كامل (د. مراد): تاريخ الحضارة المصرية: العصر اليوناني والروماني والعصر الإسلامي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

لويس (نفتالي): مصر الرومانية، ترجمة د. فوزي مكاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب (الألف كتاب الثاني)، القاهرة: ١٩٩٤ .

الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب): الأحكام السلطانية. مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة: ١٩٧٣ .

المقريزي (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي): كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الشهير بخطط المقريزي)، مطبعة بولاق: ١٢٧٠هـ .

ابن المقفع (ساويرس): تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية: طبعة إيفتس Evetts. باريس: ١٩٠٤ .

النقيوسي (يوحنا): تاريخ مصر، ترجمة د. عمر صابر عبدالجليل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ٢٠٠٠ .

ثانيًا : الأجنبية :

Gibbon, E.,: The Decline and Fall of the Roman Empire. New York: 1910.

Johnson, p.,: A History of Christianity. Penguin Books, London, 1976.

Krüger, G.,: "Monophisitism", in the "Encyclopedia of Religion and Ethics', vol. 8 .

Ostrogorsky, G.,: History of the Byzantine State. Oxford, 1968.

Theophanes: The Chronicle of Theophanes (Chronographia), translated from the Greek by C. Mango & R. Scott. Oxford, 1997.

Trimingham, J. S.,: Christianity amony the Arabs in Pre- Islamic Times. Libraire du Liban, 1979.

Vasiliev, A. A.,: Histoy of the Byzantine Empire. Wisconsin, 1952

***